

العدالة والتنمية في المغرب يفتعل أزمة مع وزارة الداخلية

ويرجح هؤلاء عدم خوض القيادي بالحزب عبدالعالي حامي الدين للانتخابات التشريعية القادمة ما دام لم يصلح وضعيته بالطرق القانونية، وفي الأجل المحدد بعد تقديم طعن أمام القضاء ضد الحكم الإداري الصادر عن مصالح وزارة الداخلية.

واعتبر الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، سعد الدين العثماني، أن "شطب عدد من قيادات الحزب وأعضائه، من اللوائح الانتخابية، هو تحايل سياسي وخشونة قانونية".

وقال رشيد لزرقي أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، إن "حزب العدالة والتنمية يسعى دائما إلى مهاجمة الخصوم وتخويفهم وإلقاء مسؤولية الفشل الداخلي على أطراف خارجية مهما كانت، وهو ما يعكس أزمة حقيقية داخل هذا التنظيم".



سعد الدين العثماني
شطب عدد من
القيادات تحايل سياسي
وخشونة قانونية

وأوضح في تصريح لـ"العرب"، أن "العدالة والتنمية، يتحرك بهاجس سياسي وانتخابي من فقدان كتلتها الانتخابية على اعتبار أن القيادات التي يتمسك بها الحزب يضعون نصب أعينهم الفوز الكاسح بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة".

وقال العثماني "هناك عدد من مناضلي الحزب وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها غير مدرجين في اللوائح الانتخابية، ولم يتم إخبارهم بذلك، دون أن يكون هناك التزام بالترسانة القانونية المتعلقة بالموضوع".

وأكد محمد الجزوي، رئيس اللجنة المركزية للانتخابات لحزب العدالة والتنمية، أن عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية، شهدت ما أسماها بـ"خروقات عديدة"، قائلا "هذا مسيء، فالعملية عرفت خروقات، خاصة في ما يتعلق بالشطب والتغييرات غير القانونية، وهذا يعتبر إشارة سلبية تمنى أن يتم تداركها بصيغة أو بأخرى".

ولفت مصدر من المديرية العامة للشؤون الداخلية بوزارة الداخلية، إلى أنه "كان من الأحرى على المعنيين بالأمر اللجوء للإمكانات القانونية المتاحة لتصحيح وضعيتهم القانونية في الأجل المحدد".

وأعتبر لزرقي، أنه "في كل مرحلة مفصلية تتعارض مع مشروع العدالة والتنمية السياسي نعاين كيف يميل الحزب بنحو جارف للبراشماتية، ويغيب مصالحه القوية وامتيازاته أعضائه، على حساب الجبائ التي يركز عليها خطابها السياسي والدعوي".

الرباط - أثار قرار وزارة الداخلية شطب أسماء قيادات من اللوائح الانتخابية لحزب العدالة والتنمية المغربي بسبب عدم توفر شروط التسجيل، جدلا واسعا بين الطرفين، فبينما اعتبرت الوزارة أنها التزمت بتطبيق القانون، يرى الحزب أنه تعرض إلى مظلمة.

وأيدت المحكمة الإدارية بالرباط، قرار السلطات الإدارية بالعاصمة شطب قياديين من حزب العدالة والتنمية (مرجعية إسلامية)، متزعم الائتلاف الحكومي في المغرب، من اللوائح الانتخابية، ما يعني حرمانهما من الترشح والتصويت خلال الانتخابات، المقررة في الثامن من سبتمبر المقبل.

وأعلنت المحكمة قانونية شطب كل من عبدالصمد السكالك، رئيس جهة الرباط - سلا - القنيطرة، وعضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، وعبدالعالي حامي الدين، نائب رئيس المجلس الوطني للحزب والبرلماني بمجلس المستشارين.

وأفاد بلاغ للمديرية العامة بوزارة الداخلية، أن اللجنة الإدارية المكلفة بمراجعة اللوائح الانتخابية استندت في شطبها لحامي الدين على أحكام القانون المتعلقة باللوائح الانتخابية العامة على اعتبار أنه لا يقيم بالنفوذ الترابي لعمالة الرباط (المجال الذي يدخل تحت سلطة عمالة الرباط) منذ مدة طويلة، وهو المعطى الذي أكده المعنى بالأمر في مذكرة الطعن المدلى بها أمام المحكمة الإدارية بالرباط.

وتابع أن قرار الشطب كان بناء على بلاغ موقع من طرف جميع أعضاء اللجنة الإدارية، بما في ذلك ممثل عن مجلس مقاطعة آكادال حي الرياض، المنتمي لحزب العدالة والتنمية.

واستغرب حامي الدين، ما وصفها بـ"الفضيحة السياسية والأخلاقية والقانونية"، معتبرا أن "البعض كان يتحين الفرصة من أجل شطبنا من اللوائح الانتخابية العامة".

وقال القيادي عبدالصمد السكالك، أنه "لم يتم إبلاغي بأن هناك قضية مرفوعة ضدي بهدف شطب اسمي من اللوائح الانتخابية حتى أمارس حقني في الدفاع، خصوصا وأن الأحكام في هذا المجال قطعية ونهائية".

وأفاد مصدر من وزارة الداخلية أن "اللجنة الإدارية المذكورة لم تقم بأي عملية شطب في حق السكالك، بل تم ذلك بناء على حكم قضائي بعد مذكرة طعن أدلى بها أحد الناخبين، طبقا لأحكام نفس القانون، حيث عللت المحكمة الإدارية بالرباط قرارها بكون المعنى بالأمر يقطن فعليا خارج النفوذ الترابي لعمالة الرباط".

ويرى مراقبون أن العدالة والتنمية يريد القفز على القانون بتوظيف عبارات الظلم للإيحاء بأنه مستهدف من طرف الداخلية، وهذا ما تنفيه الوقائع التي تؤكد مختلف النصوص القانونية بأن عملية الشطب تبقى مسالة عادية.

بوادر تصدع في حركة النهضة بعد قرارات الرئيس التونسي

جدل متواصل بين القيادات حول بلورة موقف نهائي من الإجراءات



خيبات سياسية متواصلة

ستتم التضحية بالغنوشي، ومنتظر أن تكون هناك انشقاقات أو محاولات من النهضة لإقناع التونسيين بأنها تغيرت، وشق الغنوشي الآن لا يمثل خطرا على التونسيين".

وبخصوص العلاقات مع باقي الأحزاب أوضح الرقيق أنه "ستكون هناك تغييرات، وحزب ائتلاف الكرامة كان ظاهرة ملحقه بالنهضة وسيسقط بسقوطها، أما علاقة برئاسة حركة قلب تونس فستشهد مخاضا سياسيا عسيراً".

ويبدو أن تأثير قرارات الرئيس سعيد لن تقتصر على الشأن الداخلي للنهضة، بل يرى مراقبون أنها ستؤثر على تماسك الأحزاب السياسية على غرار مكونات الحزام السياسي للحكومة (حركة النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة)، أو ما يعرف بالأحزاب المساندة للرئيس سعيد (التيار الديمقراطي وحركة الشعب).

واعتبرت حركة الشعب في بلاغ لها الإثنين أن رئيس الجمهورية لم يخرج بهذه القرارات عن الدستور، بل تصرف وفق ما تملبه عليه مسؤوليته في إطار القانون والدستور حفظا لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها وضمان السير العادي لدواليب الدولة.

كما عبرت الحركة عن مساندتها للقرارات التي أصدرها الرئيس سعيد واعتبرتها طريقا لتصحيح مسار الثورة الذي انتهكته القوى المضادة لها وعلى رأسها حركة النهضة والمنظومة الحاكمة بلرئاسة هيكل النهضة من التداعي، كما

واعتبر المضمون على العريضة أن هذا الإعلان يشدد على وجوب احترام مقتضيات الفصل واحد وثلاثين من النظام الداخلي، إضافة إلى تأكيد مبدأ برلمان غير قادر على إيجاد حلول للأزمة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "الخلافات في الحركة ليست بالجديدة، بل هي قديمة خصوصا بين رئيس الحزب راشد الغنوشي والقيادي عبداللطيف المكي، وهناك صراع قائم على تغيير النظام الداخلي في علاقة بالصقور وعدم ترك القيادات التاريخية للحزب وعدم ترك المجال للنساء والقيادات الجديدة لتقلد مناصب كبرى في الحزب".

وتابع "الغنوشي أصبح يمثل عائقا في الحركة، وربما ما حصل سيعجل بضعفها سياسيا لأنها لم تقدر على جلب قواعدها وأنصارها في الاحتجاج على قرارات الرئيس، وهي الآن في عزلة".

وغير القلي عن اعتقاده بأن "الحركة انتهت سياسيا، واليوم هناك مطالب برحيل الغنوشي أو التمدد على قراراته، وربما سيفكر قياديوها في تأجيل الخلافات إلى ما بعد هدوء العاصفة".

وسبق أن وجه حوالي مئة عضو من حركة النهضة من بينهم أعضاء في المكتب التنفيذي الوطني ومجلس الشورى والكتلة البرلمانية فضلا عن بعض القيادات بالجهات والمحليات (على غرار عبداللطيف المكي ونورالدين العرابي وفتح العيادي وسامير ديلو وآخرين) رسالة مفتوحة إلى الغنوشي طالبوه فيها بالإعلان عن عدم الترشح لرئاسة الحركة في المؤتمر القادم.

وأفاد الناشط السياسي عبدالعزيز القطي أنه "من المؤكد أن تكون لقرارات الرئيس سعيد تداعيات على النهضة، لأنها الأكثر تضررا من الإجراءات وفي ظل برلمان غير قادر على إيجاد حلول للأزمة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "الخلافات في الحركة ليست بالجديدة، بل هي قديمة خصوصا بين رئيس الحزب راشد الغنوشي والقيادي عبداللطيف المكي، وهناك صراع قائم على تغيير النظام الداخلي في علاقة بالصقور وعدم ترك القيادات التاريخية للحزب وعدم ترك المجال للنساء والقيادات الجديدة لتقلد مناصب كبرى في الحزب".

وتابع "الغنوشي أصبح يمثل عائقا في الحركة، وربما ما حصل سيعجل بضعفها سياسيا لأنها لم تقدر على جلب قواعدها وأنصارها في الاحتجاج على قرارات الرئيس، وهي الآن في عزلة".

وغير القلي عن اعتقاده بأن "الحركة انتهت سياسيا، واليوم هناك مطالب برحيل الغنوشي أو التمدد على قراراته، وربما سيفكر قياديوها في تأجيل الخلافات إلى ما بعد هدوء العاصفة".

وسبق أن وجه حوالي مئة عضو من حركة النهضة من بينهم أعضاء في المكتب التنفيذي الوطني ومجلس الشورى والكتلة البرلمانية فضلا عن بعض القيادات بالجهات والمحليات (على غرار عبداللطيف المكي ونورالدين العرابي وفتح العيادي وسامير ديلو وآخرين) رسالة مفتوحة إلى الغنوشي طالبوه فيها بالإعلان عن عدم الترشح لرئاسة الحركة في المؤتمر القادم.

رمت قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد التي أعلنها في ذكرى عيد الجمهورية ظلالاتها على تماسك الأحزاب والكتل النيابية الوازنة في المشهد السياسي على غرار حركة النهضة التي عرفت مؤخرا واقعا من الخلافات بين قياداتها حول بلورة موقف موحد من القرارات.

خالد هديوي

تونس - ظهرت بوادر تصدع داخل حزب حركة النهضة الإسلامي إثر القرارات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد بشأن تجسيد المجلس النيابي وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي وغيرهما، في خطوة يرى مراقبون أنها ستضعف وجود الحركة في الساحة السياسية مستقبلا.

وأفادت تسريبات إعلامية أن اجتماع حركة النهضة المنعقد بمقر الحزب مساء الإثنين شهد خلافات حادة بين القيادات حول تقييم الموقف النهائي من قرارات الرئيس قيس سعيد.

وكان الرئيس التونسي قد أعلن عن إغفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي وتجديد عمل المجلس النيابي واختصاصه لمدة ثلاثين يوما ورفع الحصانة البرلمانية عن كل أعضاء مجلس نواب الشعب وتولية السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة ترأسها شخصية يعينها رئيس الجمهورية.



عبدالعزیز القطي
هناك خلافات قديمة
حول تغيير النظام
الداخلي للحركة



خليل الرقيق
علاقة النهضة بقلب
تونس ستشهد مخاضا
سياسيا عسيراً

واعتبرت حركة النهضة قرارات سعيد انقلابا، مسنودة في ذلك من الحركات السياسية المغربية منها مثل حزب ائتلاف الكرامة شريكها في الحزام السياسي للحكومة.

ويرى مراقبون سياسيون أن الخلافات ليست بالحديثة، حيث سبق أن عرفت الحركة واقعا متصدعا بسبب معارضة قيادات لسياسة الغنوشي في الحزب وتوجهاته التي تقطع مع التداول السلمي على القيادة وفسح المجال لقيادات جديدة.

للجزائر حصتها من قوارب المهاجرين نحو أوروبا

مسيرتهم إلى السواحل الإسبانية والإيطالية.

وأكد الوزير الجزائري أن "الحوض الشمالي للمتوسط يشكو ضغط الهجرة غير الشرعية، إلا أن الجزائر لا ينبغي عليها القيام بدور الحارس عن أوروبا، لكن ماذا لو قررت الجزائر إقناع أسلوب دعومهم يبرون، كيف سيكون الوضع حينها؟"، في تلميح إلى تجاهل الجهود المبذولة في هذا المجال من طرف دول الاتحاد الأوروبي، التي تتصرف بانانية ولا تريد الانفتاح على المشاكل والأسباب الحقيقية لتفاقم الهجرة السرية إلى أراضيها، وعلى رأسها الإحجام عن مساعدة دول أفريقيا في تحقيق تنمية ونهضة داخلية.

وتكرر الوزير الجزائري بأن بلاده "تتبنى منذ سنوات مقاربة التنمية بدلا من الحل الأمني، وتقتضي بوضع ودعم أوروبا لخطط للتنمية والتكوين في دول الساحل الأفريقي، خاصة لصالح الشباب، وتمويل استثمارات تساعد على توظيف وتوفير مناصب شغل للشباب، ما يدفعهم إلى صرف النظر عن الهجرة السرية إلى أوروبا، خاصة في دول مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وغيرها".

التي تملك إمكانات أمنية وعسكرية للتحكم في حركة الهجرة السرية، على اعتبار أنها الدولة الأقوى في المنطقة، ظلت ترفض مساعي أوروبية لتحويل حكومات الضفة الجنوبية إلى قوات أمنية تضطلع بمهمة تأمين الحدود الأوروبية.

السلطات الجزائرية أحصت قبل العام 2019 دخول نحو ألف مهاجر أفريقي يوميا إلى ترابها بغرض الاستقرار أو كنقطة عبور

وسبق لوزير الخارجية الجزائري الأسبق صبري بوقادوم أن قال في تصريح إعلامي إن أعداد المهاجرين الأفارقة الذين يصلون إلى بلاده تبلغ أحيانا ألف مهاجر يوميا، الأمر الذي حوّل الجزائر إلى أول بلد تتحضر أراضيها تلك القوافل، وأصبحت دولة عبور لقوافل الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، لكنه لم يكشف عن معطيات مقاربات احتوائها، فإن الجزائر

خطرا على هؤلاء، مما حول الوجهة إلى السواحل الجزائرية والتونسية، وبقيت السواحل الغربية وجهة القادمين من وسط وغرب القارة.

وأحصت السلطات الجزائرية قبل العام 2019 دخول نحو ألف مهاجر أفريقي يوميا إلى ترابها، بغرض الاستقرار أو كنقطة عبور نحو الضفة الشمالية، ويتم من حين إلى آخر الإعلان عن وجود أفارقة ضمن عمليات إحباط محاولات الهجرة السرية، خاصة الحدود الغربية كتلمسان ووهران ومستغانم.

وكشف الناشط السياسي الجزائري المعارض إبراهيم دواجي، في تسجيل له حول ظروف الرحلة التي قادته رفقة عدد من الشباب إلى السواحل الإسبانية على متن قارب انطلق من سواحل مدينة مستغانم الغربية، أنه "كان من بين المهاجرين شبان مغاربة وآخرون من جنسيات أفريقية"، مما يعني أن القوافل السرية عادة ما تكون ذات جنسيات مختلفة، لكن أغلبهم من الجزائريين.

وكتيرا ما كانت الظاهرة محل تجاذب سياسي ودبلوماسي بين ضفتي حوض المتوسط، بسبب تباين مقاربات احتوائها، فإن الجزائر

عن هجرة متعددة الجنسيات في بعض السواحل الجزائرية.

وتعتبر الظروف الأمنية ونجاعة نشاط شبكات التهجير العامل الرئيسي المتحكم في حركة هؤلاء الذين يتوزعون على دول شمال أفريقيا، وفق خط الهجرة ومدى مرونة الوصول إلى السواحل، حيث يلاحظ تفاوت في حركة الهجرة السرية، بحسب تراخي وتشدد قوات الأمن والجيش التي تسهر على حماية الإقليم لاسيما في منطقة الجنوب.

وتسود حرب غير معلنة بين قوات الجيش والأمن من جهة، وبين شبكات الهجرة السرية التي تطور وسائلها وخدماتها باستمرار من جهة أخرى، لاسيما وأن النشاط مغر جدا ويدير أرباحا وفيرة على أصحابها، فمجرد رحلة واحدة لمدة ساعتين يحقق لهؤلاء نحو مئة ألف دولار، بحسب شهود عيان.

وغالبا ما تتحكم الظروف المحيطة في وجهة المهاجرين السريين، فإذا استفاد المنحدرون من دول شرق أفريقيا من انهيار الدولة في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى ازدهار النشاط هناك، فإن الانفلات الأمني وانتشار السلاح باتا يشكلان

واستقبلت الجزائر خلال السنوات الأخيرة عشرات الآلاف من المهاجرين الأفارقة، ومن مختلف الأعمار ومن الجنسين أيضا، وإذ أشارت إحصائيات رسمية إلى وصول أربعين ألف مهاجر أفريقي إلى التراب الجزائري قبل العام 2019، إلا أن تعداد المهاجرين الذين يتخذونها منطقة عبور، قبل الوصول إلى السواحل الأوروبية، يبقى مبهما ولا يرشح منه إلا إفادات وشهود عيان

صابر بليدي

الجزائر - يرى المتابعون لشؤون الهجرة السرية في الجزائر أن الظاهرة تتحكم فيها العديد من العوامل، على غرار الظروف الأمنية في خط الهجرة ونجاعة الشبكات المختصة في التهجير، فضلا عن ظروف الحياة في مناطق العبور، ولذلك تختلف حدة الظاهرة من بلد إلى آخر في منطقة شمال أفريقيا.



نزيف الهجرة يتواصل